

بعد تعمّد إغراق قارب المهاجرين شباب تونس يُقتل مرتين



الخبر:

تواترت الروايات وتعددت الشهادات المفزعة حول مسؤولية خافرة الحرس البحري التونسي عن انقلاب وغرق قارب المهاجرين بالقرب من سواحل جزيرة "لامبادوزا" الإيطالية. الصدمة كانت قوية ومشهد الجثث المتناثرة كان فظيحا ولوعة الأهالي وحرقتهم على أبنائهم كانت مهولة، وأمام انتشار الخبر "الفضيحة" في وسائل الإعلام المحلية والعالمية سارعت السلطات الأمنية والعسكرية إلى التشكيك في روايات الناجين ثم الإعلان عن فتح تحقيق في الحادثة.

التعليق:

لسنا هنا في موضع التحقيق في صحة الرواية الرسمية من عدمها ولكننا بصدد قراءة ما حدث في إطار التعامل الإقليمي والدولي مع موضوع الهجرة السرية بين ضفتي البحر المتوسط.

فمن المعلوم أن الهجرة السرية من السواحل الليبية والتونسية نحو أوروبا وتحديدا إيطاليا كانت موجودة قبل "ثورات الربيع العربي" ولكنها ازدادت كثافة بعدها على نحو خارج عن السيطرة، وقد فشلت دول الاتحاد الأوروبي في إيجاد صيغة سياسية جماعية لتحمل أعباء المهاجرين بأعدادهم المتزايدة، وبرزت الطبيعة الأنانية والفردية لكل دولة من دوله في تناول هذا الموضوع على نحو أوجد أزمة بين إيطاليا وبقية دول أوروبا، وهو ما حدا بإيطاليا بالاعتماد على قواتها البحرية العسكرية في القيام بدوريات بالقرب من السواحل الليبية وإلى إيجاد تفاهات إقليمية خاصة. هذه التفاهات عبرت عنها سياسة إيطالية جديدة اعتمدت على إغراق قوارب المهاجرين بمجرد

انطلاقها من السواحل. وقد وثقت "المنظمة العالمية للهجرة" شهادات عديدة لناجين يؤكدون أن سفنهم تمّ استهدافها وإغراقها عمدا من قبل قوارب تملكها عصابات معروفة في ليبيا متخصصة في التهريب، وعلى علاقة بأجهزة استخبارات دولية. هذه العصابات جنت أرباحا طائلة من استلام ثمن الرحلة إلى أوروبا من المهاجرين، ثم استلام بوليصة التأمين بعد إغراق المراكب في البحر.

هذه هي نتيجة السياسة الإيطالية الجديدة مع دول جنوب المتوسط، وبما أنه لا توجد دولة قائمة في ليبيا فإن التفاهات الإيطالية تمت مع الميليشيات الليبية المسلحة اللاهثة وراء الدعم السياسي والمادي. أما في تونس فإن التعاون في مجال مكافحة الهجرة السرية يتم على مستوى المسؤولين الحكوميين حيث يحتل هذا الموضوع مكان الصدارة في كل الزيارات التي يقوم بها مسئولون أوروبيون وخصوصا الإيطاليون إلى تونس، ولا يجد المسئولون المحليون الحرج في طلب الدعم المادي والتقني مقابل هذا "التعاون" - متعذرين بقلة الإمكانيات -، وهو ما لا يبخل عليه الجانب الإيطالي الذي يعلم قطعا أن لكل خدمة ثمناً.

فهل ما يحصل لشباب تونس من القوات الأمنية البحرية هو نفس ما يحصل للمهاجرين الأفارقة من الميليشيات المسلحة الليبية من إغراق متعمد للقوارب لحماية للسواحل الإيطالية؟ وهل من المصادفة أن يتعمد بعض الإعلاميين في هذا الأسبوع وتزامنا مع حادث غرق المركب إثارة موضوع الذناب المنفردة من تنظيم الدولة وأعمال القتل التي حصلت في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا؟ أليس هذا تبريرا وتأييدا مبطنا لما حصل واستهتارا بأرواح الشباب، وحرصا ظاهرا على خدمة الأوروبيين يصل إلى مستوى العمالة؟

إن استمرار جنوح الآلاف من الشباب في تونس إلى الهجرة عبر البحر وفي ظروف مأساوية لتؤكد لكل ذي عقل حالة اليأس التي يعيشها معظم الشباب في تونس، بل إن المتابع لعدد المهاجرين من الكفاءات المدربة من جامعيين أطباء ومهندسين وصحفيين يدرك بوضوح أن شباب ورجال تونس بكل فئاتهم قد ضاقت عليهم البلاد ولم يعودوا يأملون فيها عيشا كريما يليق بكرامة الإنسان، فالثورة التي بذلت فيها دماء زكية سُرقت وتمّ تحويل وجهتها، وعادت البلاد مرة أخرى مرتعا للفاستين والوصوليين الذين لا يترددون في بيع أرض تونس إلى السفارات، وبيع مؤسسات البلاد السيادية للأجانب وبيع ذممهم ودينهم من أجل البقاء في الحكم، فلا يُستغرب أن باعوا أيضا شباب تونس الهارب من جحيم حكمهم وتأمروا عليهم وأغرقوهم في البحر خدمة للإيطاليين والأوروبيين.

إن هذه الحادثة ستبقى عارا في جبين هذه الدولة الوظيفية الفاشلة وستبقى كابوسا يقلق مضاجع الفاسدين والوصوليين من حكامها ومؤسساتها، فشباب تونس الغارق في البحر قتل قهرا وخذلانا قبل أن يقتل دهسا وغرقا، والأهالي الذين فقدوا فلذات أكبادهم في البحر يعلمون يقينا من دفع أبناءهم إلى هذا المصير المحتوم، وسيقول الشعب فيهم كلمته عاجلا قبل أجل، وإن عادت الأفعى... عدنا لها بالنعال.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

محمد مقيدش

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس